قـــرارات

الدورة الرابعة والأربعون
لمؤتمر العمل العربي

القاهرة - جمهورية مصر العربية
9 - 16 إبريل / نيسان 2017

44 مؤتمر العمل العربي
الدورة الرابعة والاربعون القاهرة، 9- 16 إبريل / نيسان 2017

المحتويـــات

الموضـــــــــــوع	رقم القرار	رقم الصفحة
*** تقديم**		9
*** القسم الأول - القرارات :**		
◘ **البند الأول :** **تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى:** **القسم الأول :** - قرار بشأن تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى حـــول **" التـــدريب المهنـــي ركيـــزة أساســـية لإستراتيجيات التنمية المستدامة 2030 في الوطن العربي "** . **القسم الثانى :** - قـرار بشـأن نشـاطات وإنجـازات منظمـة العمـل العربية خلال عام 2016 . **ملاحق القسم الثانى :** **الملحق الأول :** قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة (36) للجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربى (مارس / آذار 2017) . **الملحق الثانى :** قرار بشأن التقرير السنوى لمتابعة التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل . **الملحق الثانى :** قرار بشأن تقـرير عن نتائج أعمال الـدورة (15) للجنـة شـئون عمـل المـرأة العربيـة (مارس / آذار 2017) .	1604 1605 1606 1607 1608	17 22 24 25 27

الموضـــــــــــوع	رقم القرار	رقم الصفحة
◘ **البند الثانى:** **النظر فى قرارات وتوصيات مجلس الإدارة .** - **الدورة (85) لمجلس الإدارة (أكتوبر/ تشرين الاول 2016).** - **الـدورة (86) لمجلـس الإدارة (مـارس / آذار 2017).** **قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال دورتي مجلس إدارة منظمـة العمـل العربيـة مـا بـين الـدورة (43) والدورة (44) لمؤتمر العمل العربي .**	1609	28
ملاحق البند الثانى : **الملحق الأول :** قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الـــدورة العاديـــة (98) للمجلـــس الاقتصـــادى والاجتماعى العربى (سبتمبر/ أيلول 2016) .	1610	29
الملحق الثانى : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الـــدورة العاديـــة (99) للمجلـــس الاقتصـــادى والاجتماعى العربى (فبراير/ شباط 2017) .	1611	30
◘ **البند الثالث :** **قـرار بشـأن متابعـة تنفيـذ قـرارات مـؤتمر العمـل العربى السـابق : الـدورة الثالثـة والأربعون لمـؤتمر العمـل العربـى (القـاهرة ، 10– 17 أبريـل / نيسـان 2016) .**	1612	31

الموضـــــــــــوع	رقم القرار	رقم الصفحة
◘ **البند الرابع - المسائل المالية والإدارية:** **أولا** : قـرار بشـأن الموقـف المـالى لمنظمـة العمـل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الـــدول الأعضـــاء كمـــا فـــى 2017/4/1 والملحق. **ثانيا :** قرار بشأن تقارير هيئة الرقابة المالية وتقارير مراقبـى الحسـابات عـن الحسـابات الختاميـة لمكتـب العمـل العربـى والمعاهـد والمراكـز التابعـة لـه للسـنة الماليـــة المنتهـــية فـى 2016/12/31 : 1- مكتب العمل العربى / القاهرة . 2- المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة . **ثالثا**: قرار بشأن التوصيات العامة للجنة المالية .	1613 1614 1615	32 33 35
◘ **البند الخامس :** **تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية :** - قـرار بشـأن تطبيـق اتفاقيـات وتوصـيات العمـل العربية .	1616	37

الموضـــــــــــوع	رقم القرار	رقم الصفحة
◘ **البند السادس :** **مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربى حول الدورة (106) لمؤتمر العمـــــل الدولى (جنيف ، يونيو / حزيران 2017) :** - قـرار بشـأن مـذكرة المـدير العـام لمكتـب العمـل العربـى حـول الـدورة (106) لمـؤتمر العمـــــل الدولى (جنيف ، يونيو / حزيران 2017) .	1617	38
◘ **البند السابع :** **ريــادة الأعمــال ودورهــا فــى التنميــة والنهــوض بالتشغيل .** - قـرار بشـأن ريـادة الأعمـال ودورهـا فـى التنميـة والنهوض بالتشغيل .	1618	43
◘ **البند الثامن :** **تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة** - قـرار بشـأن تعزيـز دور المـرأة فـي تنفيـذ بـرامج التنمية المستدامة .	1619	44
◘ **البند التاسع :** **تحديــد مكــان وجــدول أعمــال الــدورة الخامســة والأربعـين لمؤتمــر العمـــل العــربـــى (أبريـل/ نيسان 2018) .** **أولا** : قرار بشأن تحديد مكان عقد المؤتمر الدورة (45) لمؤتمر العمل العربى لعام 2018 .	1620	46

الموضـــــــــــوع	رقم القرار	رقم الصفحة
ثانيا : قرار بشأن تحديد جدول أعمال الدورة (45) لمؤتمر العمل العربى لعام 2018 .	1621	46
<u>* القسم الثانى - المرفقات:</u>		
1- برقية إلى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس جمهورية مصر العربية (راعى المؤتمر) .	**مرفق 1**	51
2- تقرير لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات .	**مرفق 2**	53
3- تقرير لجنة ريادة الأعمال ودورها فى التنمية والنهوض بالتشغيل .	**مرفق 3**	59
4- تقرير لجنة تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة .	**مرفق 4**	63

* * *

تـقـديـــــم

(1) برعاية كريمة من **فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسى - رئيس جمهورية مصر العـــربية** وبحضـور السيد المهـندس / شــريف اســماعيل - رئيس مجـلس الـوزراء ومعـالي السيد / أحمد أبـو الغيط - الامين العـام لجامعـة الـدول العربيـة ، واستنادا إلى الفقرتين (الأولى والثانية) من المادة الخامسة من دستور منظمة العمل العربية والمادة الثالثة من نظام العمل بالمؤتمر ، عقد مؤتمر العمل العربى دورتـــه الرابعة والأربعين فى مدينة القاهرة خلال الفترة من 9 – 16 إبريل / نيسان 2017

(2) شارك فى أعمال المؤتمر (300) عضوا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من (21) دولة عضو فى منظمة العمل العربية موزعين كما يلى :

- وزير زائر (16)
- رئيس وفد (4)
- أعضاء حكوميون (133)
- أصحاب أعمال (55)
- عمال (112)

إضافة إلى مشاركة ممثلو الأمانة العامة لجامعة الدول العربيـة وممثلـي المنظمـات والاتحـادات العربيـة والإقليميـة والدوليـة " بصـفة مراقـب " وقد بلـغ عـددهم (123) عضوا .

(3) جلسة الافتتاح الرسمية : عقدت جلسة الافتتاح الرسمية للمؤتمر فى تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق 2017/4/9 بمشاركة أطراف الانتاج الثلاثة في الدول العربية ، وبحضور عدد كبير من الشخصيات العامة والسفراء ومندوبو الدول العربية لدى الجامعة العربية .

وقد ألقيت فى الجلسة الافتتاحية :

- **كلمة معالى الدكتور / عيسى بن سعد الجفالي النعيمي**
  رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية
  وزير التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية بدولة قطر

- **كلمة سعادة السيد / فايز على المطيرى**
  المدير العام لمنظمة العمل العربية

- **كلمة معالى السيدة / هند صبيح براك الصبيح**
  رئيس المؤتمر
  وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير دولة للشئون الاقتصادية بدولة الكويت

- **كلمة معالي السيد / أحمد أبو الغيط**
  الأمين العام لجامعة الدول العربية

- **كلمة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى**
  رئيس جمهورية مصر العربية – راعى المؤتمر
  ألقاها السيد المهندس / شريف اسماعيل – رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية

كما شهدت الجلسة الافتتاحية إطلاق الاصدارة الالكترونية الأولى من مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل

(4) هيئة رئاسة المؤتمر :

شكل المؤتمر هيئة رئاسته على النحو التالى :

- **معالى السيدة / هند صبيح براك الصبيح**

وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير دولة للشئون الاقتصادية بدولة الكويت

رئيساً المؤتمر

- **معالى السيد / مأمون أبو شهلا**

وزير العمل بدولة فلسطين

نائباً للرئيس عن فريق الحكومات

- **سعادة السيد / عدنان أبو الراغب**

أصحاب أعمال / المملكة الأردنية الهاشمية

نائباً للرئيس عن فريق أصحاب الأعمال

- **السيد / جبالى محمد المراغى**

عمـــال / جمهورية مصر العربية

نائباً للرئيس عن فريق العمال

(5) هيئة رئاسة الفرق الثلاثة :

(أ) فريق الحكومات :

1. **معالى السيد / على ظاهر الغزاوي (الاردن / رئيساً)**
2. **معالى السيدة / سميرة خميس (اليمن / نائبا للرئيس)**
3. **السيد / ابراهيم سعد محمدي (مصر / مقرراً)**

(ب) فريق أصحاب الأعمال :

1. **سعادة السيد / خليفة خميس مطر الكعبي (الامارات / رئيساً)**
2. **السيدة / نرجس لوباريس (المغرب / نائبا للرئيس)**
3. **السيد / موفق بنى هاني (الاردن / مقررا)**

(جـ) فريق العمال :

1. **السيد / يوسف على عبد الكريم (السودان / رئيساً)**
2. **السيد / حيدر ابراهيم (فلسطين / نائبا للرئيس)**
3. **السيد / غسان غصن (الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب / مقررا)**

(6) جدول أعمال المؤتمر :

** تضمن جدول أعمال الدورة (44) لمؤتمر العمل العربى لعام 2017 البنـــود التاليـــة :

1- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.

2- النظر فى قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.

3- متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.

4- المسائل المالية والإدارية .

5- تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

6- مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2017) .

7- ريادة الأعمال ودورها فى التنمية والنهوض بالتشغيل.

8- تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة.

9- تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي (ابريل / نيسان 2018).

(7) اللجان النظامية والفنية المنبثقة عن المؤتمر :

إنبثقت عن المؤتمر اللجان التالية :

1- اللجنة التنظيمية .

2- لجنة اعتماد العضوية .

3- لجنة الصياغة

4- اللجنة المالية .

5- لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات .

6- لجنة ريادة الأعمال ودورها فى التنمية والنهوض بالتشغيل.

7- لجنة تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة.

(8) القرارات والتوصيات :

** بعد مناقشات مستفيضة لبنود جدول الأعمال ، سواء من خلال الفرق الثلاثة واللجان الفنية والنظامية المنبثقة عن المؤتمر ، أو من خلال المناقشات التى دارت فى الجلسات العامة ، اتخذ المؤتمر القرارات المناسبة بشأن البنود المدرجة على جدول أعماله والموضحة فى هذه الوثيقة .

القسم الأول

القـــــــــرارات

البنـد الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى

القسم الأول :

- قرار بشأن تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى حول " التدريب المهني ركيزة أساسية لإستراتيجيات التنمية المستدامة 2030 في الوطن العربي ":

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فـــى دورتـه الرابعة والأربعيــن (القاهـــرة ، 9 – 16 إبريل / نيسان 2017) ،

وبعد الإطـلاع علـى تقريـر المـدير العـام لمكتـب العمـل العربـى حـول " التـدريب المهني ركيزة أساسية لإستراتيجيات التنمية المستدامة 2030 فـي الـوطن العربـي " (القسم الأول من البند الأول) ،

وبعد الاستماع إلـى كلمـات أصـحاب المعـالى الـوزراء والسـادة رؤسـاء وأعضـاء الوفود حول هذا الموضوع ،

وبعد الاستماع إلى المداخلات التى قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى ،

يقـــــرر :

1) إيجاد رؤية عمل عربية مشتركة لإرساء تنمية مستدامة تجعل من العالم العربي نموذجا في مقاومة الفقر وتنمية الدخل والقضاء على البطالة والجوع في أفق 2030 ترتكز بالخصوص على المحاور التالية :

- إقرار برامج ومشاريع وطنية تنموية ذات فائدة عامة للأسر الأشد فقراً بما يوفر فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل لفائدة الفقراء من ناحية، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة من ناحية أخرى.
- الاهتمام بتثقيف وتدريب المرأة في الريف وتمكينها اقتصادياً للقيام بدورها في تنمية مجتمعها.

- توسيع مظلة الحماية الاجتماعية للمزارعين وخاصة الصغار منهم والعاملين بالقطاع الزراعي.
- ايلاء العناية المستوجبة لتدريب واسع للسكان الفقراء في الريف وجعل هذه المسألة محل عناية خاصة باعتبارها المدخل الأساسي لمقاومة الفقر والبطالة المتفشية بالمناطق الريفية.

2) اعتماد نموذج تنموي عربي بديل ومستدام يرتكز على سياسة تنموية افضل استخداماً للتكنولوجيات الحديثة وأكبر اعتماداً على المعرفة وأكثر تنوعاً لمصادر النمو، يتم من خلاله :

- إيجاد بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة وجاذبة ومحفزة للاستثمار وتضمن التكامل بين القطاعين العام والخاص وتساعد على الرفع من الإنتاجية وتحسين تنافسية الاقتصاديات العربية في الداخل والخارج.
- إعطاء الأولوية القصوى في توجيه الاستثمارات القطاعية للأنشطة الواعدة المرتبطة بالتجديد والابتكار والبحث العلمي.
- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في انجاز المشاريع الإنمائية الكبرى وإيجاد الإطار التشريعي والقانوني المحفز لها والمنظم لصيغها وأشكالها.

3) تطوير المنظومة التعليمية من أجل تحسين آفاق التشغيل وتقليص الفجوة بين مخرجات المنظومة ومتطلبات أسواق العمل والتوجه نحو إرساء منظومة تعليم تضمن استدامة التنمية وتوفير فرص العمل وترتقي إلى مستوى المعايير الدولية المعترف بها، وذلك من خلال :

- تطوير طرق ومناهج التدريس ونظم التقييم وترسيخ مبدأ المساءلة والمشاركة لمختلف الفاعلين والمعنيين من أصحاب أعمال ونقابات وجمعيات وطلبة وأولياء بما يكرس الثقة بين مؤسسات التعليم ومحيطها الخارجي.

- العمل على تفاعل أجدى وأحسن للمنظومة التعليمية مع محيط الأعمال في المجالات الواعدة المتعلقة بالبحث والتطوير وذلك بربط شراكات بين الجامعات ومراكز البحوث التطبيقية وحاضنات المشاريع والمراكز العالمية للبحوث والدراسات العلمية المتخصصة .

4) بناء مقومات منظومة تدريب مهني مستدام تتطلع إلى أرقى المعايير الدولية المعتمدة وتتوافق ومتطلبات المنافسة والإنتاجية وترتكز على ثلاثة منطلقات رئيسية :

❖ أولا : إدراج التدريب المهني ضمن رؤية شاملة لمنظومة تنمية الموارد البشرية، من خلال :

- إحداث هيكل استشاري بكل بلد عربي لتنمية الموارد البشرية يشارك فيه كل الأطراف المعنية من أصحاب عمل ونقابات وجامعيين وخبراء وهياكل إدارية.
- تكريس مبدأ التعلم مدى الحياة وتفعيله عبر فتح المعابر داخل منظومة التدريب المهني وبين مختلف مسالكه وبين مكونات منظومة تنمية الموارد البشرية.
- وضع منظومة موحدة للإعلام والإرشاد والتوجيه المهني لفائدة الأفراد والعائلات والمؤسّسات تتضمن بالخصوص إحداث قنوات للإعلام والتوجيه والإرشاد المهني لتوحيد وتنسيق جهود كل الهياكل المعنية في هذا المجال.
- وضع برامج لتدريب وإدماج المنقطعين والمتسربين من الدراسة تتمثل في إحداث مراكز تحضيرية للتدريب المهني مختصة في احتضان الفئة المنقطعة مبكرا عن التعليم.

❖ ثانيا : ضمان جودة منظومة التدريب المهني تلاؤما مع متطلّبات الاقتصاد وسوق العمل.

- تطوير هندسة التكوين باعتماد المقاربات والتنظيمات الملائمة لضمان جودة التدريب من خلال إعداد وإصدار مواصفات للتدريب المهني ينبني على تشخيص الكفايات انطلاقا من مواصفات المهن المستهدفة، وتطوير أدلّة التدريب للمدربين وكوادر التدريب لضمان جودة التدريب المهني .
- دعم القطاع الخاص للتدريب المهني وتعزيز جودة خدماته وتحديث الإطار العام المنظم له.
- تطوير منظومة تدريب "أساسي ومستمر" للمدربين وكوادر التدريب وذلك عبر إحداث سلك "مدربي المدربين" وإعداد مرجعيات المهن والكفايات الخاصة بالمدربين وكوادر التدريب.
- إعادة هيكلة مراكز التدريب المهني وتحديثها وتطوير جاذبية التدريب لدى الشباب من خلال تهيئة مراكز التدريب المهني وتحديث تجهيزاتها طبقا لما هو متواجد بالمؤسسات واماكن العمل .

❖ ثالثا : إرساء حوكمة رشيدة لمنظومة التدريب المهني.

- تطوير قيادة وتسيير المنظومة من خلال إعادة هيكلة الجهات والهيئات والوكالات المشرفة على التدريب المهني لتستجيب لمقتضيات الحوكمة .
- إرساء نظام معلوماتي متطور للتدريب المهني .

5) تطوير الدور الريادي ومجالات تدخل منظمة العمل العربية لتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة :

- المساعدة على توظيف الخبرات والكفاءات العربية والدولية العاملة في مجال ضبط السياسات والبرمجة والتقييم والمتابعة المرتبطة بهذه الخطة ووضعها على ذمة الدول العربية .
- تطوير الهياكل الإدارية المعنية بالتنفيذ والمتابعة، من خلال دعم آليات الرقابة والمساءلة والمساعدة على تعميمها على كافة الهياكل الإدارية بمختلف القطاعات.

- دعوة الحكومات العربية لوضع إطار تشريعى قانوني يتعلق بتنظيم الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج وإنشاء مجلس وطنى للحوار الاجتماعي حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية .
- المساهمة في تعزيز التعاون بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة من جهة وبين البلدان العربية وبقية البلدان النامية من جهة أخرى.
- تعزيز الجهود الرامية إلى تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان العربية لتحقيق زيادة كبيرة في توفير بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة الصحة تماشيا مع مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل .
- دفع التبادل المعرفي والمعلوماتي مع الدول العربية، والاستفادة من الخبرات والاستشارات الدولية لمراكز البحوث الدولية المتخصصة في المجالات المرتبطة بمهام منظمة العمل العربية والمتعلقة بأجندة التنمية المستدامة 2030.

(قرار رقم 1604 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

القسم الثانى :

- قرار بشأن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2016 :

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فـــى دورته الرابعة والأربعيـــن (القاهـــــرة ، 9 – 16 إبريل / نيسان 2017) ،

بعد الاطلاع على تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى بشأن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2016 (القسم الثانى من البند الأول) ،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التى قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى ،

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــــرر :

(1) آخذ العلم بنشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز التابعة له) خلال عام 2016 مع الإشادة بالفعاليات والأنشطة المنفذة خلال العام.

(2) توجيه الشكر للمدير العام لمكتب العمل العربى والعاملين به والمعاهد والمراكز التابعة على الجهود التى بذلوها فى تنفيذ البرامج والأنشطة التى تدعم قيام المنظمة برسالتها وأهدافها تجاه أطراف الإنتاج الثلاثة فى الوطن العربى.

(3) تثمين جهود المدير العام لمنظمة العمل العربية في إطلاق الإصدارة الاليكترونية الأولى للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل باعتبارها أحد الأدوات الداعمة للسياسات العربية المعنية بإدارة وتنسيق أسواق العمل العربية.

(4) دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية والأجهزة الإحصائية العربية والمراكز الإحصائية الإقليمية للتفاعل مع إدارة الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل بمكتب العمل العربي لتوفير البيانات والإحصاءات والمعلومات التى تحقق الإلمام الشامل بكافة قضايا وابعاد أسواق العمل العربية .

(5) دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة والأجهزة الإحصائية العربية لموافاة منظمة العمل العربية بردودها حول نموذج بروتوكول التعاون في أقرب وقت ممكن بغية تحقيق الأهداف المنشودة للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل ،

(6) تسمية ممثلي أطراف الانتاج الثلاثة في عضوية المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي على النحو التالي :-

1- السيدة / نادية الروابدة عن فريق الحكومات

2- السيد / السيد عبد الله عن فريق أصحاب الأعمال

3- السيد / نضال رضوان عن فريق العمال

(7) الاشادة بالجهود التي تبذلها الجمعية العربية للضمان الاجتماعي في تفعيل دور مؤسسات الضمان الاجتماعي في الدول العربية والتي تتكامل مع جهود المنظمة في هذا المجال ، ودعوة مؤسسات الضمان الاجتماعي (التي لم تنضم بعد) إلى الانتساب لعضوية الجمعية .

(قرار رقم 1605 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

ملاحق القسم الثانى :

الملحق رقم (1) : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة (36) للجنة الحريات النقابية (القاهرة، مارس / آذار 2017) :

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فى دورته الرابعة والأربعين (القاهرة ، 9 – 16 إبريل / نيسان 2017) ،

بعد الاطلاع على التقرير الخاص بنتائج أعمال الدورة (36) للجنة الحريات النقابية (القاهرة ، مارس / آذار 2017). (الملحق رقم (1) من القسم الثانى / البند الأول)،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التى قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى .

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــرر :

1- أخذ العلم بالتقرير الخاص بنتائج أعمال الدورة (36) للجنة الحريات النقابية (القاهرة، مارس / آذار 2017) .

2- دعوة طرفى الإنتاج فى كل دولة عربية لتعزيز لغة الحوار والتشاور واحترام حرية الرأى، والسعى للتفاهم المشترك فى مختلف القضايا والمصالح المشتركة.

3- دعوة منظمة العمل العربية تكثيف المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية والحلقات النقاشية حول موضوع الثقافة العمالية والحوار الاجتماعي وفقاً لمعايير العمل العربية والدولية فى هذا الشأن .

4- الاشادة بجهود منظمة العمل العربية فى دعم وتعزيز الحقوق والحريات النقابية فى الوطن العربى والحفاظ على مكتسبات الطبقة العمالية فى ظل الظروف التى تمر بها المنطقة العربية

(قرار رقم 1606 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

<u>الملحق رقم (2)</u> : قرار بشأن التقرير السنوى لمتابعة التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل:

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فـــى دورته الرابعة والأربعيــن (القاهـــرة ، 9 – 16 إبريل / نيسان 2017) ،

بعد الاطلاع على التقرير السنوى لمتابعة التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل. (الملحق رقم (2) من القسم الثانى/ البند الأول)،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التى قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى .

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــرر :

1- أخذ العلم بالتقرير
2- دعم جهود منظمة العمل العربية في متابعة التقدم المحرز في انجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل.
3- دعوة الدول العربية التي لم تعتمد العقد العربي للتشغيل والإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني إلى اعتمادهما طبقاً لقرار مؤتمر العمل العربي رقم " 1424 " (المنامة/ مملكة البحرين (2010)).
4- حث الدول العربية التي لم تعتمد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 إلى المسارعة باعتماده إعمالا لقرار مؤتمر العمل العربي المرقم " 1401 " (عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية 2009).
5- تقديم الشكر لأطراف الإنتاج التي تابعت وثيقة متطلبات العقد العربي للتشغيل وخاصة الجهات التي وافت مكتب العمل العربي بردودها المتعلقة بتقرير المتابعة السنوي بهذا الشأن وهى : (دولة الإمارات العربية المتحدة ، مملكة البحرين ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية العراق ، سلطنة عمان ، دولة فلسطين ، دولة قطر ، المملكة المغربية).
6- توجيه الشكر والتقدير للدول التي أكدت في تقريرها على اعتماد التصنيف

العربي المعياري للمهن، وهى: (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين ، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمُان، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية، غرفة تجارة وصناعة البحرين، غرفة تجارة وصناعة عمُان).

7- توجيه الشكر والتقدير للدول التي أوردت في تقريرها اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني وهى : (المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية ، جمهورية العراق ، سلطنة عمُان ، دولة فلسطين ، الجمهورية اليمنية).

8- استمرار منظمة العمل العربية فى متابعة التقدم المحرز في انجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل وتكثيف أنشطتها الهادفة إلى مساعدة البلدان العربية على تحقيق الأهداف المرجوة من العقد.

(قرار رقم 1607 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

<u>الملحق رقم (3)</u> : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة (15) للجنة شئون عمل المرأة العربية (القاهرة ، مارس / آذار 2017) :

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فى دورته الرابعة والأربعين (القاهرة ، 9 – 16 إبريل / نيسان 2017) ،

بعد الاطلاع على التقرير الخاص بنتائج أعمال الدورة (15) للجنة شئون عمل المرأة العربية (القاهرة ، مارس/ أذار 2017) (الملحق رقم (3) من القسم الثانى/ البند الأول)،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التى قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى .

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــرر :

1- أخذ العلم بالتقرير الخاص بنتائج أعمال الدورة (15) للجنة شئون عمل المرأة العربية (القاهرة ، مارس/ أذار 2017) .

(قرار رقم 1608 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

البنـد الثـانـى

النظر فى قرارات وتوصيات مجلس الإدارة

قرار بشأن تقرير عن نتـائج أعمـال دورتـى مجلس إدارة منظمـة العمـل العربيـة فيما بين الدورتين (43) و (44) لمؤتمر العمل العربى:

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فـــى دورتــه الرابعة والأربعيــن (القاهـــرة ، 9 – 16 إبريل / نيسان 2017) ،

بعد الاطلاع على البند الثـانى من جدول الأعمـال بشـأن تقريـر عن نتـائج أعمـال دورتـى مجلـس إدارة منظمـة العمـل العربيـة فيمـا بـين الـدورة (43) والـدورة (44) لمؤتمر العمل العربى وهى :

1- الدورة (85) لمجلس الإدارة (أكتوبر/ تشرين الاول 2016).

2- الـدورة (86) لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2017).

وبعد الاستماع إلى الإيضـاحات التى قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى .

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــــرر :

(1) أخـذ العلـم بنتـائج أعمـال مجلـس إدارة منظمـة العمـل العربيـة فـى دورتيـه المنعقـدتين فيمـا بـين دورتـى مـؤتمر العمـل العربـى (43) 2016 و (44) 2017 ، وهما :

- الدورة العادية الخامسة والثمانون .
- الدورة العادية السادسة والثمانـون .

(2) عرض دراسة مستوفية بشأن المركز العربي للتدريب على مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته القادمة تمهيداً لعرضها على مؤتمر العمل العربي في دورته الخامسة والاربعين 2018 .

(قرار رقم 1609 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

ملاحق البند الثانى :

الملحق الأول : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة العادية (98) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى (سبتمبر/ أيلول 2016) :

يقـــــرر :

(1) أخذ العلم بنتائج وقرارات الدورة (98) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى (سبتمبر / أيلول 2016) .

(2) تكليف مكتب العمل العربى بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة ذات الصلة بمنظمة العمل العربية .

(قرار رقم 1610 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

<u>الملحق الثانى</u> : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة العادية (99) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى (فبراير/ شباط 2017) :

يقـــــرر :

(1) أخذ العلم بنتائج وقرارات الدورة (99) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى (فبراير/ شباط 2017) .

(2) تكليف مكتب العمل العربى بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة ذات الصلة بمنظمة العمل العربية .

(قرار رقم 1611 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

البنـد الثالـث

متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربى السابق

- **قرار بشأن متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربى السابق :**

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فـــى دورتـه الرابعة والأربعيــن (القاهـــرة ، 9 – 16 إبريل / نيسان 2017) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بمتابعة تنفيذ قرارات الدورة الثالثة والأربعيـن لمؤتمر العمل العربى (القاهرة ، 10– 17 أبريل / نيسان 2016) (البند الثالث من جدول الأعمال)،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التى قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى .

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــرر :

أخذ العلم بالتقرير الخاص بمتابعة تنفيذ قرارات الدورة الثالثة والأربعيـن لمؤتمر العمل العربى (القاهرة ، 10– 17أبريل / نيسان 2016) ، مع الإشادة بالجهود التى بذلها المدير العام لمكتب العمل العربى ومعاونيه فى المكتب والمعاهد والمراكز فى تنفيذ قرارات المؤتمر .

(قرار رقم 1612 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

البنـد الرابـع

المسائل المالية والإدارية

أولا : قرار بشأن الموقف المالى لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء كما فى 1 / 4 / 2017 والملحق :

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فى دورته الرابعة والأربعين (القاهرة ، 9 – 16 إبريل / نيسان 2017) ،

بعد الاطلاع على التقرير الخاص بالموقف المالى لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء كما فى 2017/4/1 (البند الرابع/ أولا)،

وبعد الاطلاع على توصيات مجلس الإدارة فى هذا الشأن ،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التى قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى .

وبعد مناقشة توصيات اللجنة المالية المنبثقة عن المؤتمر .

يقـــرر :

(1) تقديم الشكر والتقدير إلى الدول التى سددت مساهماتها فى موازنة المنظمة لعام 2017 ، وهى (دولة الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية السودان ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، الجمهورية اللبنانية ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية) .

(2) تقديم الشكر والتقدير إلى المملكة المغربية لقيامها بالتسديد على حساب المتأخرات فى موازنة المنظمة.

(3) حث الدول الأعضاء التى لم تسدد بعد مساهماتها فى موازنة المنظمة لعام 2017 لسداد مساهماتها ، وكذلك الطلب من الدول العربية التى عليها متأخرات سرعة سداد المتأخرات لسداد استحقاقات صندوق مكافأة نهاية الخدمة

للعاملين بالمنظمة مع التأكيد على العمل بالقرارات الصادرة عن الدورة (86) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية فى هذا الشأن.

(4) تكليف مكتب العمل العربى البحث عن مصادر تمويل للصندوق لتغطية العجز في موارده.

(5) دعوة الدول العربية الأعضاء فى منظمة العمل العربية التى لديها تحفظات على نسب مساهماتها فى موازنة المنظمة رفع تلك التحفظات أسوة بما تم فى موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتنفيذا لقرارات قمة الجزائر عام 2005 .

(6) توجيه الشكر والتقدير للسيد الدكتور / عبد الرحمن الحميدي رئيس مجلس الإدارة المدير العام لصندوق النقد العربى ولكافة العاملين فى إدارة الحساب الموحد فى الصندوق لتجاوبهم مع منظمة العمل العربية فى تحويل مساهمات الدول الأعضاء للمنظمة فى المواعيد المحددة .

(قرار رقم 1613 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

ثانيا : قرار بشأن تقارير هيئة الرقابة المالية ، وتقارير الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له للسنة المالية المنتهية فى 2016/12/31 :

(أ) بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية لمنظمة العمل العربية ورد مكتب العمل العربى على ملاحظات هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقبى الحسابات عن الحساب الختامى لمكتب العمل العربى للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 :

- المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامى لمكتب العمل العربى / القاهرة للسنة المالية المنتهية فى 31 / 12 / 2016

(ب) بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامى للمعهد العربى للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر للسنة المالية المنتهية فى 31 / 12 / 2016 :

- المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامى للمعهد العربى للثقافة العمالية وبحوث العمل/ الجزائر للسنة المالية المنتهية فى 31 / 12 / 2016 .

(ج)بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامى للمركز العربى لتنمية الموارد البشرية / طرابلس للسنة المالية المنتهية فى 31 / 12 / 2016 :

- المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامى للمركز العربى لتنمية الموارد البشرية / طرابلس للسنة المالية المنتهية فى 31 / 12 / 2016 .

(د) بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامى للمركز العربى للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم للسنة المالية المنتهية فى 31 / 12 / 2016 :

- المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامى للمركز العربى للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم للسنة المالية المنتهية فى 31 / 12 / 2016 .

(هـ) بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامى للمعهد العربى للصحة والسلامة المهنية / دمشق للسنة المالية المنتهية فى 31 / 12 / 2016 :

- المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامى للمعهد العربى للصحة والسلامة المهنية / دمشق للسنة المالية المنتهية فى 31 / 12 / 2016 .

(و) قرار بشأن تقرير وتوصيات الاجتماع (25) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى (القاهرة ، يوليو/ تموز 2016) وردود وإيضاحات المنظمة بشأنها .

1- أخذ العلم بتقرير وتوصيات الاجتماع الخامس والعشرين للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى (القاهرة ، يوليو / تموز 2016).

2- تكليف المدير العام لمكتب العمل العربى باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمنظمة والتى وردت فى التقرير .

(قرار رقم 1614 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

ثالثاُ : قرار بشأن التوصيات العامة للجنة المالية :

يقـــــرر :

1- التزام منظمة العمل العربية بالملاحظات والتوصيات التي اوردتها هيئة الرقابة المالية في تقريرها المالي والإداري لعام 2016 .

2- التأكيد على أن تقوم المنظمة والدول التي تستضيف المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة بتسديد مساهمتها فى موازنة تلك المعاهد والمراكز حتى تتمكن من اداء الدور المنوط بها .

3- التأكيد على المنظمة أن تقوم بتغطية العجز في صندوق مكافاة نهاية الخدمة وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن ووفقاً لقرار مجلس الإدارة في دورته (86) مارس 2017.

4- الطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي حسم المساهمات المتأخرة لما قبل عام 1990 في دورته القادمة في ضوء ما تم في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

5- بشـأن المسـاهمات المتـأخرة علـى دولـة الكويـت للسـنوات 1990، 1991، 1992، والتى لم تسدد بسبب الظروف الاستثنائية التى مرت بها توصي اللجنة باتخاذ الاجراء المتبع حيال مخاطبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الشأن.

6- إرسال البند الخاص بالمسائل المالية والإدارية للدول الأعضاء قبل انعقاد المؤتمر بوقت كاف.

7- توجيه الشكر والتقدير إلى القطاعين الاقتصادى والاجتماعي (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تعاونها المثمر مع منظمة العمل العربية وتقديرها لخصوصية المنظمة .

8- توجيه الشكر والتقدير لمكتب العمل العربى وللمعاهد والمراكز التابعة له على جهودهم .

9- تسجل اللجنة شكرها وتقديرها للسيدة / ممثل السكرتير العام وللسادة أعضاء السكرتارية الفنية على حسن الإعداد والتنظيم.

(قرار رقم 1615 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

البنـد الخامـس

تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية

- **قرار بشأن تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية :**

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فـــى دورتـه الرابعة والأربعيــن (القاهـــرة ، 9 – 16 إبريل / نيسان 2017) ،

بعد الاطـلاع علـى الوثيقـة الخاصـة بتطبيـق اتفاقيـات وتوصـيات العمـل العربيـة والمتضمنة تقرير لجنة الخبراء القانونيين عن نتائج أعمال دورتـه السابعة والثلاثون (شرم الشيخ، ديسمبر/ كانون الأول 2016) (البند الخامس من جدول الأعمال) ،

وبعد الاطلاع على توصية مجلس الإدارة فى دورته السادسة والثمانون (القاهرة، مارس/ آذار 2017) ،

وبعد مناقشة تقرير لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية المنبثقة عن المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع ،

يقـــــرر :

1) الموافقة علـى تقرير لجنـة تطبيق اتفاقيـات وتوصـيات العمـل العربيـة مـع الأخـذ بالملاحظات التى أقرها المؤتمر .

2) مناشـدة الـدول الأعضـاء التـى لـم تصـادق علـى اتفاقيـات العمـل العربيـة سـرعة التصديق على هذه الاتفاقيات ، دعما للنشاط المعيارى العربى وتحقيق أهدافه فى تطـوير تشـريعات العمـل والنهـوض بشـروط وظـروف العمـل فـى الـدول العربيـة عملا بالميثاق العربى للعمل ودستور منظمة العمل العربية .

(قرار رقم 1616 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

البنـد السادس

مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي

حول الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2017)

- قـرار بشـأن مـذكرة المـدير العـام لمكتـب العمـل العربـي حـول الـدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2017):

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فـــى دورتـه الرابعة والأربعيــن (القاهـــرة ، 9 – 16 إبريل / نيسان 2017) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بمذكرة المدير العام لمكتب العمل العربـي حـول الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2017) (البند السادس من جدول الأعمال) ،

وبعد الاطلاع على توصية مجلس الإدارة فى دورته السادسة والثمانين (القاهرة، مارس/ آذار 2017) ،

يقـــرر :

أولا :

أ. الموافقة على عقد الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية فى تمام الساعة السادسة مساء يوم الاحد الموافق 4 يونيو / حزيران 2017 ، وذلك فى قاعة مجلس الإدارة بمقر مكتب العمل الدولى بجنيف .

ب. اعتماد جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية المشاركة في اجتماعات الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 كما هو وارد في الوثيقة ، ومتابعة وإضافة أية مستجدات تحدث في المرحلة القادمة وإحاطة المجموعة العربية علما بذلك.

ج. التأكيد على أهمية الاستمرار في تنظيم الاجتماع التنسيقى السنوي بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين فى جنيف .

ثانيا : **تكليف مكتب العمل العربى** بتعميم الدعوة على أطراف الإنتاج الثلاثة لحضور الاجتماع التنسيقى الأول للمجموعة العربية واللجان المنبثقة عنها وكذلك الأنشطة والفعاليات العربية اللاحقة واتخاذ الإجراءات اللوجستية والتنظيمية وإعداد الوثائق الخاصة بها وتوفير مقومات انجاحها .

ثالثا : **تكليف مكتب العمل العربي – بعثة جنيف** باتخاذ الإجراءات اللوجيستية والترتيبات التنظيمية المناسبة لعقد الملتقى الدولى للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 ، وتوفير التسهيلات اللازمة لإنجاحه وتحقيق الأهداف المرجوة منه ، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات والأطراف ذات العلاقة .

رابعاً : تكليف المدير العام لمكتب العمل العربى بإعداد ما يلى :

(أ) التقرير السنوى بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال فى فلسطين والجولان السورى وجنوب لبنان وترجمة التقرير إلى اللغات المعتمدة فى أنشطة منظمة العمل الدولية وتعميمه على المشاركين فى المؤتمر .

(ب) تقرير تحليلى بشأن التقرير الذى سيقدمه المدير العام لمكتب العمل الدولى عن نتائج زيارة بعثة مكتب العمل الدولى لمتابعة أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وعرض الملاحظات على لجنة الصياغة المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي الأول لوضع الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية وترجمتها إلى اللغة الانجليزية وتسليم نسخة منها إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي وتعميمها على المشاركين فى المؤتمر .

(ج) الطلب من المدير العام لمنظمة العمل الدولية تشكيل لجنة دائمة فى مؤتمر العمل الدولي تتولى متابعة الإجراءات القانونية بشأن التقرير السنوي للمدير العام حول أوضاع العمال العرب فى فلسطين وفقاً لمعايير العمل الدولية وبحث سبل دعم منظمة العمل الدولية لأطراف الانتاج الثلاثة فى فلسطين .

خامساً : إجراء مزيد من التشاور والتنسيق من أجل إيجاد قائمة توافقية للمرشحين العرب لعضوية مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة 2017 – 2020 في إطار الحصة المخصصة للمنطقة العربية ، مع التأكيد على ضرورة دعم الترشيحات العربية للمناصب وعضوية هيئات مكاتب اللجان المنبثقة عن المؤتمر في حالة إبداء الدول العربية رغبتها في ذلك وقد توافق فريق أصحاب الأعمال على الترشيحات التالية :-

- السيد / محفوظ ميقاتلي (الجزائر / أصيل) .
- السيد / خليفة خميس مطر (الامارات / أصيل)
- السيد / عثمان شريف الريس (البحرين / مناوب)
- السيد / خليل الغريانى (تونس / مناوب)
- السيد / ناصر المير (قطر / احتياطي) .
- سعادة السيد / عدنان أبو الراغب (الأردن / احتياطي) .
- المهندس / على صبيح على الساعدى (العراق / احتياطي)
- المهندس / محمد فكرى عبد الشافى (مصر / احتياطي) .
- الدكتور / فادى الجميل (لبنان / احتياطي) .

سادسا : دعوة الوفود العربية والأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى بذل مزيد من الجهود وتكثيف الاتصالات على جميع المستويات ومواصلة دعم المطالب والاحتياجات التنموية الفلسطينية في المرحلة القادمة

من خلال العمل على تفعيل قرارات مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دوراته 84 – 85 – 86 وكذلك قرارات الدورة (43) لمؤتمر العمل العربي في هذا الشأن ، **ومن أهمها :-**

- الطلب من منظمة العمل الدولية إرسال بعثة متخصصة للاطلاع على حقوق العمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال منذ عام 1970 وحتى تاريخه واتخاذ ما يلزم لسداد أجور ومستحقات العمالة الفلسطينية وفقا للمعايير الدولية وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل .
- دعم الصندوق الوطنى الفلسطينى للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال والترويج له من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التى أنشئ من أجلها .
- دعوة منظمة العمل الدولية لعقد مؤتمر المانحين لدعم صندوق فلسطين للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال لتوفير التمويل اللازم للصندوق وإيجاد فرص العمل اللائق لعمال فلسطين .
- إدانة الاعتداءات الإسرائيلية الممنهجة على عمال وشعب فلسطين فى الأراضى العربية المحتلة ومطالبة المجتمع الدولى بكافة مؤسساته وآلياته لوضع حد لهذه الانتهاكات التى تمثل اعتداءا صارخا على القانون الدولى ومواثيق حقوق الإنسان.
- مطالبة منظمة العمل الدولية بتوفير الدعم اللازم لتفعيل الصندوق الوطنى الفلسطينى للتشغيل والحماية الاجتماعية من أجل توفير فرص العمل لعمال فلسطين ، وكذلك متابعة تنفيذ القرارات الصادرة بإدانة الكيان الصهيونى وممارساته اللاإنسانية واسترداد المستحقات المالية للعمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال .
- مخاطبة منظمة العمل الدولية لوضع بند دائم على جدول أعمال مؤتمر العمل الدولى بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين و الأراضى العربية المحتلة الاخرى.

سابعا : دعم جهود المدير العام لمكتب العمل العربى الهادفة إلى تعزيز علاقات التعاون بين المجموعة العربية ومنظمة العمل الدولية من أجل تحقيق المزيد من المكاسب للمنطقة العربية وفق تطلعاتها واحتياجاتها المستقبلية في مجالات العمل والعمال والتنمية المستدامة .

ثامناً : الطلب من منظمة العمل الدولية التوسع فى استخدام اللغة العربية فى كافة الوثائق الخاصة بأعمال المؤتمر واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لذلك .

تاسعاً : تثمين جهود المدير العام لمنظمة العمل العربية في الاعداد والتحضير لتنظيم الاجتماعات والانشطة العربية على هامش الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 .

(قرار رقم 1617 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

البند السابع

ريادة الأعمال ودورها فى التنمية والنهوض بالتشغيل

- قرار بشأن ريادة الأعمال ودورها فى التنمية والنهوض بالتشغيل :

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فـــى دورتـه الرابعة والأربعيــن (القاهـــرة ، 9 – 16 إبريل / نيسان 2017) ،

بعـد الاطـلاع علـى الوثيقـة الخاصــة بشـأن ريـادة الأعمـال ودورهـا فـى التنميـة والنهوض بالتشغيل (البند السابع من جدول الأعمال) ،

وبعد مناقشة تقرير اللجنة الفنية المنبثقة عن المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع ،

يقـــــرر :

اعتماد تقرير لجنة ريادة الأعمال ودورها فى التنمية والنهوض بالتشغيل مع الاخذ بالملاحظات التي أقرها المؤتمر العام (مرفق تقرير اللجنة).

(قرار رقم 1618 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

البنـد الثامن

تعزيز دور المرأة فى تنفيذ برامج التنمية المستدامة.

- قرار بشأن تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة.

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فـــى دورته الرابعة والأربعيــن (القاهـــرة ، 9 – 16 إبريل / نيسان 2017) ،

بعـــد الاطـــلاع على الوثيقة الخاصة بشأن تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة (البند التاسع من جدول الأعمال) ،

وبعد مناقشة تقرير اللجنة الفنية المنبثقة عن المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع ،

يقـــــرر :

اعتماد تقرير لجنة تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة مع الأخذ بالملاحظات التى أقرها المؤتمر العام (مرفق تقرير اللجنة).

(قرار رقم 1619 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

البنـد التاسع

تحديد مكان وجدول أعمال الدورة الخامسة والأربـعيـن

لمؤتمر العمل العربى (إبريل / نيسان 2018)

- قرار بشأن تحديد مكـان وجدول أعمـال الدورة الخامسـة والأربـعيــن لمؤتمر العمل العربى (إبريل / نيسان 2018) :

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فـــى دورتـه الرابعـة والأربعيــن (القاهـــرة ، 9 – 16 إبريل / نيسان 2017) ،

بعد الاطلاع علـى الوثيقـة الخاصـة بتحديد مكـان وجدول أعمـال الدورة الخامسة والأربـعيـن لمؤتمر العمل العربى لعام 2018 (البند التاسع من جدول الأعمال) ،

وبعد الاطلاع على المادة الخامسة (الفقرتين الأولى والثانية) من دستور منظمـة العمل العربية بشأن تحديد مكان وزمان انعقاد المؤتمر ،

وبعد الاطلاع على المـادة التاسـعة عشـرة من نظـام العمـل بمؤتمر العمـل العربـى بشأن تحديد جدول أعمال الدورة التالية للمؤتمر ،

وبعد الاطلاع على توصية مجلس الإدارة فى دورته السادسـة والثمـانين (القـاهرة ، مارس/ آذار 2017) بشأن تحديد جدول أعمال الدورة (45) للمؤتمر .

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات والمعلومات التى قدمها المدير العـام لمكتب العمـل العربى،

وعلى ضوء المناقشات ، اتخذ المؤتمر ما يلى :

أولا : قرار بشأن تحديد مكان انعقاد المؤتمر :

يقـــــرر :

(1) عقد الدورة الخامسة والأربعين لمؤتمر العمل العربى فى دولة المقر ما لم تتقدم أية دولة بطلب لاستضافة المؤتمر .

(2) تفويض المدير العام لمكتب العمل العربى قبول طلب أية دولة عضو ترغب فى انعقاد المؤتمر على أرضها ، وإحاطة الدول الأعضاء علما بذلك فى الوقت المناسب.

(قرار رقم 1620 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

ثانيا : قرار بشأن تحديد جدول أعمال الدورة (45) لمؤتمر العمل العربى لعام 2018 :

يقـــــرر :

تحديد جدول أعمال الدورة (45) لمؤتمر العمل العربى (أبريل / نيسان 2018) على النحو التالى :

1- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي .
2- النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة .
3- متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل السابق .
4- المسائل المالية والخطة والموازنة .
5- تطبيق اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل العربية .
6- مذكرة المدير العـــام لمـــكتب العـــمل العربي حول الدورة (107) لمؤتمر العـــمل الدولـــي (جنيف ، يونيو / حزيران 2018) .
7- تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية

8- بند فني حول المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص .
9- بند فني حول الانتاجية ودورها فى تحسين التنافسية وزيادة النمو .
10- تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي (أبريل / نيسان 2019) .

(قرار رقم 1621 م . ع . ع . د 44 ، أبريل / نيسان 2017)

* * *

سعادة السيد / فايز على المطيرى
المدير العام لمنظمة العمل العربية

معالى السيدة / هند صبيح براك الصبيح
رئيس المؤتمر

القسم الثانى

المـرفـقـــــات

مرفق رقم (1)

برقيـــــة

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

بمناسبة اختتام أعمال الدورة الرابعة والاربعين لمؤتمر العمل العربي والتي عقدت فى القاهرة خلال الفترة 9 – 16 ابريل / نيسان 2017 بمشاركة وزراء العمل ورؤساء واعضاء منظمات أصحاب الأعمال واتحادات العمال فى الدول العربية ، وحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ورؤساء وممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة .

يسعدنا أن نرفع لمقام فخامتكم اسمى آيات الشكر والتقدير لرعايتكم الكريمة لأعمال المؤتمر وتكليفكم السيد المهندس / شريف اسماعيل – رئيس مجلس الوزراء بافتتاح أعمالها وكلمتكم القيمة التى وجهتموها إلى الوفود المشاركة .

ونود الإشادة بمبادرات فخامتكم الرائدة فى الاهتمام بقضايا تشغيل الشباب والتدريب المهنى وتوفير الضمانات والتسهيلات الكافية للاستثمارات العربية فى ربوع مصر من أجل تحقيق الرفاهية والرخاء والتقدم والازدهار للشعب المصرى العظيم ، ودوركم المشهود فى تعزيز التضامن العربى والدفاع عن قضايا أمتنا العربية والإسلامية فى مواجهة المتغيرات والتحديات التى يواجهها وطننا العربى .

ويعرب كافة المشاركون فى المؤتمر عن ادانتهم للحادث الارهابي والاعتداء الجبان الذى استهدف النسيج الوطنى وأمن وحياة المواطنين الأبرياء .

وأعضاء المؤتمر يثقون أن الشعب المصري بقيادتكم الحكيمة سيقضى على قوى الارهاب والبغي التي تحاول تمزيق أوصال امتنا العربية كما يعرب المشاركون عن خالص تعازيهم لمصر العزيز قيادة وحكومة وشعبا فى ضحايا هذا الحادث الإرهابى البغيض .

وفقكم الله يا سيادة الرئيس وسدد على طريق الخير خطاكم وحفظ مصر الغالية وبارك شعبها العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فايز علي المطيري	**هند صبيح براك الصبيح**
المدير العام لمنظمة العمل العربية	**رئيس المؤتمر**

مرفق رقم (2)

تقرير
لجنة تطبيق اتفاقيات
وتوصيات العمل العربية

أولا : تنفيذا للمادة الخامسة عشر من نظام العمل بمؤتمر العمل العربى ، قرر المؤتمر العام فى دورته الرابعة والأربعين (القاهرة ، 9 – 16 ابريل / نيسان 2017) تشكيل لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية لغرض دراسة البند الخامس من جدول أعماله ، وتقديم تقرير بنتيجة ذلك إلى المؤتمر العام .

ثانيا : شارك فى أعمال اللجنة **(49)** عضوا من أطراف الإنتاج الثلاثة .

ثالثا : انتخبت اللجنة فى بداية أعمالها هيئة رئاستها على النحو التالى :

- **السيد / كاظم شمخى عامر** **(حكومات / العراق) رئيسا**
- **السيدة / بهية يكن** **(حكومات / الجزائر) نائبا للرئيس ومقررا**

رابعا : مثل منظمة العمل العربية في اجتماعات اللجنة كل من :

- السيد / حمدى أحمد ممثل السكرتير العام .
- السيد / رابح مقديش
- السيدة / رانيا فاروق
- السيد / مروان عثمان الرايس

وحضر **اجتماع اللجنة الأستاذ/ محمد كشو - رئيس لجنة الخبراء القانونيين** بهدف استمرار وتعزيز التواصل بين لجنة الخبراء القانونيين ولجنة تطبيق الاتفاقيات لدعم وتعزيز الحوار بينهما من أجل النهوض بالنشاط المعياري العربي .

خامسا : عقدت اللجنة جلستى عمل تدارست خلالهما البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر والخاص بتطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية والذى يتضمن:

الجزء الأول: دراسة التقارير السنوية حول اتفاقيات العمل العربية محل المتابعة

الجزء الثاني: متابعة الرد على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين

الجزء الثالث: دراسة موضوعات ذات علاقة بمعايير العمل العربية

سادسا: أسفرت مناقشات اللجنة عن النتائج التالية:

(أ) بشأن متابعة اتفاقيات العمل العربية ذات الأرقـــام (1 - 2 - 3- 4 - 5- 7- 8 -11-12- 13- 14- 15 – 16 - 17- 18 - 19)

الموافقة على تقرير لجنة الخبراء القانونيين، وذلك كمـــا هو مبين بتقرير لجنة الخبراء **المرفق رقم (1).**

سـابعاً : أخذت اللجنة علما بما توصلت إليه لجنة الخبراء القانونيين بشأن التوصيات العامة، **وهى كما يلي** :

1. لاحظت اللجنة أنّ بعض الدول الأعضاء أشارت في تقاريرها إلى أنّ عدم عرضها الإتفاقيات على السلطة المختصة بالتصديق، يرجع إلى وجود اختلافات بين تشريعها الوطني والنصوص الواردة في هذه الإتفاقيات. وترى اللجنة أنّ المبررات المشار إليها يجب أن لا تكون عائقاً دون قيام الدول الأعضاء **بالعرض** الذي يمثّل في حد ذاته إلتزاماً يقع على عاتق الدولة بموجب نظام إتفاقيات و توصيات العمل العربية وهو لا يعني وجوب التصديق على الإتفاقية.

كما إنّ التصديق في حالة إقراره يسمح بملائمة التشريع الوطني مع المعايير و تطويره، وهو ما يؤدي إلى تحقيق أحد أهم الاهداف التي قامت منظمة العمل العربية من أجلها وهو توحيد وتقارب تشريعات العمل في الدول العربية.

2. لاحظت اللجنة أنّ بعض الدول أوردت في تقاريرها أنّ عدم عرض الإتفاقيات على السلطة المختصة يرجع إلى صعوبات تتعلق بنظامها الدستوري. وترى اللجنة أنّ الإلتزام بالعرض ينبغي أن يتم لدى السلطة المختصة بالتصديق وفقا لدستور كل دولة، وبالتالي فإن العرض أو الدراسة التي تقوم بها أي سلطة أخرى غير المختصة بالتصديق لا يمكن اعتباره وفاءً بذلك الالتزام.

3. لاحظت اللجنة أنّ العديد من الدول الأعضاء، لم تواف مكتب العمل العربي بتقاريرها حول الإتفاقيات المعنية بالمتابعة أو الرد على الملاحظات السابقة للجنة. ولهذا ترى اللجنة عرض هذا الامر على المؤتمر العام لحث الدول على موافاة مكتب العمل العربي بالتقارير والردود المطلوبة في الآجال المحددة ووفقاً للنماذج المعدّة للغرض.

4. تؤكد اللجنة على أنّ معايير العمل العربية تضع الحدود الدنيا لما ينبغي أن يكون عليه التشريع الوطني، وبالتالي فان أية امتيازات إضافية تقرّها التشريعات الوطنية تعتبر حافزاً للتصديق عليها وليس عائقاً.

5. تدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى الأخذ بمبدأ التصديق الجزئي المنصوص عليه في معظم الإتفاقيات، مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من التصديقات على هذه الإتفاقيات والارتباط التدريجي بالمعايير الواردة فيها حسب ظروفها المحلية.

6. تدعو اللجنة مكتب العمل العربي (إدارة الحماية الإجتماعية) إلى تكثيف أنشطته المتعلقة بتدريب الكوادر الفنية المعنية بمعايير العمل العربية، وتكثيف التواصل مع الإدارات المعنية بالمعايير في وزارات العمل وتقديم

الدعم الفني لها من أجل تحقيق المزيد من التواصل بين هذه الادارات ومكتب العمل العربي ولجنة الخبراء القانونيين مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المعايير وايفاء الدول بالتزاماتها في هذا الشأن.

7. تدعو اللجنة الدول المعنية لإحداث وحدة إدارية (إن كانت غير موجودة) صلب وزارة العمل تختص بالمسائل المتعلقة بمعايير العمل العربية والدولية، ورفدها بالكفاءات المؤهلة اللازمة.

8. تدعو اللجنة الدول العربية لإشراك أحد الموظفين المختصين بمعايير العمل في وزارة العمل ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي لحضور أشغال لجنة تطبيق الإتفاقيات والتوصيات وتأمين الحوار والتواصل بين هؤلاء الموظفين ولجنة الخبراء الممثلة برئيسها في المؤتمر ومكتب العمل العربي لتحقيق التنفيذ الكامل والصحيح لإلتزامات الدول الأعضاء بشأن المعايير.

9. تدعو اللجنة للتعريف بمعايير العمل العربية على أوسع نطاق وبإعتماد مختلف الوسائل وبالأخص الإعلام والندوات والحلقات الدراسية لدى الجهات الأخرى المعنية مثل الصحافة، القضاء، المحاماة، الجامعة، منظمات المجتمع المدني..

وأكدت لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات دعمها لهذه الملاحظات الصادرة عن لجنة الخبراء القانونيين وكذلك التوصيات المتعلقة بإصدار معايير عمل جديدة .

ثامناً : توصي لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات بما يلي :-

1- دعوة المنظمة للقيام بزيارات فنية للدول العربية التي لديها صعوبات في الإيفاء بالتزاماتها المتعلقة بمعايير العمل العربية لتقديم الدعم الفني ، وإجراء الاتصالات اللازمة مع الجهات المعنية ، بهدف تجاوز الصعوبات وبحث تسهيل التصديق على اتفاقيات العمل العربية .

2- مزيد من التعريف بإمكانية التصديق الجزئي لاتفاقيات العمل العربية بما يسمح بالمزيد من التصديقات على هذه الاتفاقيات .

3- إجراء دراسة شاملة حول إمكانيات المراجعة لبعض اتفاقيات العمل العربية لتحديثها وملاءمتها مع المتطلبات الحالية لأطراف الانتاج في الدول العربية .

تاسعاً : تثمن اللجنة جهود لجنة الخبراء القانونيين في إعداد التقرير وكذلك النتائج العملية التي توصلت إليها مما يؤدى إلى دعم وتطوير نظام متابعة معايير العمل العربية ، خاصة في ظل المستجدات التي طرأت على عالم العمل مع مراعاة أن تكون ملاحظات اللجنة أكثر تفصيلاً لتسهيل الرد عليها .

عاشراً : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بالنظر والموافقة على تقرير لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

رئيس اللجنة
كاظم شمخى عامر
(حكومات / العراق)

مرفق رقم (3)

تقرير
لجنة ريادة الأعمال ودورها
فى التنمية والنهوض بالتشغيل

أولا : استناداً إلى أحكام المادة السابعة عشرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، شكل المؤتمر فى دورته الرابعة والأربعين (القاهرة / جمهورية مصر العربية، 9– 16 ابريل/ نيسان 2017) لجنة فنية من بين أعضائه لدراسة البند السابع من جدول أعماله وعنوانه **"ريادة الأعمال ودورها فى التنمية والنهوض بالتشغيل"**.

ثانياً : عملاً بأحكام المادة (35) من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي بشأن هيئة مكاتب اللجان، اختارت اللجنة في بداية أعمالها هيئة مكتبها على النحو التالي:

1- السيدة / وجدان بن عياد حكومات / تونس **(رئيسا)**

2- المهندس / باسم فيصل عوده أصحاب أعمال / العراق **(نائبا للرئيس)**

3- السيد / رضا قيسومه سكرتارية فنية / مقرر

ثالثاً : قام بأعمال السكرتارية الفنية للجنة كل من :

- الدكتور/ رمضان السنوسى ممثل السكرتير العام

- السيد / رضا قيسومه
- الآنسة / الهام غسال
- السيد / عماد شريف
- السيدة / مستورة الجراري

رابعاً : شارك في أعمال اللجنة عدد (60) عضواً يمثلون الجهات التالية :

- **الحكومـــــــات** (23) عضواً بينهم (16) عضواً أصيلا و (7) مناوبين.
- **أصحاب الأعمال** (13) عضواً بينهم (7) عضواً أصيلا و (6) مناوبين.
- **العـمـــــــال** (20) عضواً بينهم (13) عضواً أصيلا و (7) مناوبين.
- إلى جانب مشاركة (4) **مراقبيـن**.

خامساً: عقدت اللجنة اجتماعاتها خلال يومى 10 ، 11 أبريل / نيسان 2017 لمناقشة البند السابع من جدول أعمال المؤتمر **"ريادة الأعمال ودورها فى التنمية والنهوض بالتشغيل"**

وبمناقشة مستفيضة تم التوصل إلى التوصيات والاستنتجات التالية:

1) التأكيد على ربط مفهوم الريادة بالتشغيل ، حيث أن العمل على حل إشكالية البطالة والنهوض بالتشغيل ودفع عجلة النمو مرتبط أرتباطاً شديداً بمدى نسبة الريادة في المجتمع وبالتالي بمدى حركية إنشاء المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مع التركيز على توفير مقومات الاستمرارية والديمومة .

2) اعتبار الريادة كخيار اقتصادي واجتماعي يساهم في إعادة تشكيل الاقتصاد والمجتمع وسوق العمل .

3) التأكيد على أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أصبحت مكونا أساسيا من مكونات استراتيجيات التجديد والتنمية وتمثل بلا منازع مستقبل التشغيل والتنمية وقاطرة النمو الاقتصادى والاجتماعى .

4) دعوة الدول العربية للعمل على زيادة نشر ثقافة الريادة بمنطلقات فكرية جديدة، والانتقال من منطق اعتبار الريادة والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مورد للرزق فقط إلى منطق التطوير والابتكار وتثمين سلاسل القيمة والقيمة المضافة والتأكيد على مبدأ الريادية الأفقية .

5) بناء مؤشر عربي خاص بالريادة يقيس مدى موائمة بيئة الاعمال وجذبها للمبتكرين والرياديين، ويعمل على ان يكون هذا المؤشر الركيزة الاساسية في عملية تقييم الاجراءات الحكومية الرامية الى تعزيز الريادة في الاقطار العربية المختلفة.

6) تعزيز دور حاضنات الاعمال ضمن القطاعات الاقتصادية لمأسسة عمل المنشآت الصغري والصغيرة والمتوسطة لتسهيل العمل على الرياديين فيما يتعلق بالابتكار والابداع.

7) المشاركة الفعالة بين القطاعين الخاص والعام ومكونات المتجمع المدني في اتخاد القرارات ورسم وتنفيذ السياسات التى تضمن تعزيز بيئة الاعمال للعمل على تذليل كافة الصعوبات التي تواجه الرياديين مع التركيز على :

- العمل على تسهيل عمليات التسجيل والترخيص وربطها بمنظمات الاعمال الداعمة للرياديين لنقلهم من القطاع غير المنظم الى القطاع المنظم.
- اعطاء نوع من التسهيلات والاعفاءات المالية للرياديين خلال فترة حضانة المشروع لتقليل التكاليف وضمان الالتزام.
- اضافة المناهج الخاصة بالريادة في مختلف المراحل التعليمية لخلق الوعي ودعم وترسيخ روح المبادرة.
- وضع برامج موجهه للفئات الخاصة من النساء والأطفال وحاملي الاعاقة وخريجي السجون وغير ذلك (برامج تدريب – رعاية اجتماعية تشغيل) بهدف تسهيل اندماجهم فى الحياة المهنية والمجتمع.

8) تعزيز عمليات البحث والتطوير (R&D) ضمن القطاعات الاقتصادية وايجاد صناديق تمويل متخصصة لرفدها بالتمويل اللازم لتقليل الكلف عليها.

9) العمل على الاستفادة من تبادل الخبرات والتجارب فى مجال ريادة الأعمال بين الدول العربية.

10) ربط ريادة الأعمال بعوامل التنمية المستدامة من خلال التحفيز والتشجيع على إقامة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة فى مختلف المجالات الاقتصادية وبوجه خاص الاقتصاد الاخضر والاقتصاد الاجتماعي والتضامنى وكذلك الاقتصاد العائلي وغير ذلك.

11) العمل على تدعيم قدرات الرياديين خلال جميع مراحل بناء المشروع من الفكرة إلى الانجاز

12) الاهتمام بتدريب ممثلي النقابات العمالية على مفاهيم فعاليات ريادة الأعمال لنشر ثقافة الفكر الريادي بين صفوف الطبقة العمالية العربية.

13) دعم جهود منظمة العمل العربية من أجل توحيد تعريف مفهوم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

14) دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة فى البلدان العربية إلى تقديم الدعم المناسب لمنظمة العمل العربية لتنفيذ البرنامج المتكامل للتشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية والمشاريع المنبثقة عنه المعتمدة من القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت 2009) وبوجه خاص مشروع الريادي.

سادسا : الأمر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بالنظر والموافقة على التقرير .

مقرر اللجنة	**رئيس اللجنة**
السيد / رضا قيسومه	**السيدة / وجدان بن عياد**
(سكرتارية فنية)	**(حكومات / تونس)**

مرفق رقم (4)

تقرير
لجنة تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة

أولا : استناداً إلى أحكام المادة السابعة عشرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، شكل المؤتمر فى دورته الرابعة والأربعين (القاهرة / جمهورية مصر العربية، 9– 16 ابريل/ نيسان 2017) لجنة فنية من بين أعضائه لدراسة البند الثامن من جدول أعماله وعنوانه **"تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة"**.

ثانياً : اختارت اللجنة في بداية أعمالها هيئة مكتبها على النحو التالي :

1. السيدة / فوزية ناشر (اصحاب اعمال - اليمن) **رئيساً**
2. السيدة / إيمان أحمد سيد أحمد (عمال - السودان) **نائباً للرئيس**
3. السيدة / أمل حسن (حكومات - العراق) **مقرراً**

ثالثاً : مثل منظمة العمل العربية في اجتماعات اللجنة كل من :

- السيد / حمدى أحمد ممثل السكرتير العام .
- السيدة / رانيا فاروق
- السيد / محمد عبد الهادى

- السيد / مروان عثمان الرايس

رابعاً : شارك في أعمال اللجنة عدد (53) عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة

خامساً: عقدت اللجنة اجتماعاتها خلال يومى الاثنين والثلاثاء 10 - 11 أبريل / نيسان 2017 لمناقشة البند الثامن من جدول أعمال المؤتمر **"تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة"** وبعد المناقشات توصلت إلى اقرار التوصيات التالية :

1- دعوة منظمة العمل العربية إلى إتخاذ اللازم نحو اصدار **استراتيجية عربية للنهوض بعمل المرأة في اطار التنمية المستدامة** تتضمن السياسات والخطط وآليات التنفيذ والمتابعة لدمج عمل المرأة في البرامج الوطنية لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة .

2- دعوة الدول العربية إلى إدماج قضايا النوع الاجتماعي فى التخطيط والمتابعة والتقييم لبرامج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

3- تعزيز العمل العربي المشترك في مجال متابعة التقدم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك المعنية بتمكين المرأة من خلال مؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي.

4- الدعوة إلى توسيع الامكانيات التى تصل اليها النساء لتعزيز قدرا تهن الاقتصادية وتطوير أطر وطنية لتنمية ريادة الأعمال النسائية وتسويق الفكر الابتكاري .

5- دعوة الحكومات لزيادة الاستثمار الاجتماعي واتخاذ التدابير اللازمة للتوفيق بين العمل والالتزامات الأسرية بحيث تكون نظم الحماية الاجتماعية آداة لتحقيق المساواة بين الجنسين، مع الاعتراف الكامل بأعمال الرعاية غير المدفوعة وتقديرها وإعادة توزيعها من خلال سياسات الحماية الاجتماعية.

6- دعوة كافة الجهات المعنية بالمرأة إلى التنسيق مع الهيئات التشريعية لتطوير منظومة قانونية لمكافحة العنف والتمييز ضد المرأة.

7- تأسيس مراكز خبرة حول دور المرأة فى الاقتصاد المعرفى ومراقبة تطبيق استراتيجية حكومية تستهدف المرأة فى العلوم والتكنولوجى والبحث والتطوير.

8- دعوة كافة الجهات العاملة في مجال تمكين المرأة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي فى صياغة السياسات والبرامج الخاصة بكافة الأنشطة المتعلقة بالنواحى البيئية ، كذلك رفع الوعي بأهمية مشاركة المرأة في تشكيل الوعي البيئي للمجتمع .

سادساً : الأمر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بالنظر والموافقة على التقرير...

رئيس اللجنة

السيدة / فوزية ناشر

أصحاب أعمال / اليمن

موقع منظمة العمل العربية

على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) :

www.alolabor.org

البريد الإلكترونى :

alo@alolabor.org